

تحديات انهيار أسعار النفط (الأسباب والرهانات)

حالة الجزائر للفترة: 2000-2019

The challenges of the oil price collapse (causes and bets)

The case of Algeria for the period : 2000-2019

صالحى فتيحة^{*}¹. مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)

salhifatiha@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022-08-05	تاريخ القبول: 2022-11-12
<p>الملخص</p> <p>الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يعتمد بالدرجة الأولى على عوائد قطاع المحروقات. وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى انعكاس تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية على التغيرات في المؤشرات الاقتصادية (الميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي، الميزانية العامة) للفترة من 2000 إلى غاية 2019. وعلى إثر انخفاض أسعار النفط، الذي أسهم فيه العديد من العوامل، انكشفت هشاشة الاقتصاد الجزائري، وذلك بتأثر المؤشرات الاقتصادية السابقة الذكر بالسلب، لهذا لا بد من إسعافه في أقرب وقت ممكن، لتفادي العواقب الوخيمة، بتنويع الاقتصاد الجزائري اعتمادا على استراتيجيات بديلة، نذكر منها تنمية القطاع الزراعي، والدور الذي من شأنه أن يؤديه في دفع عجلة النمو.</p> <p>الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الصادرات النفطية، الأزمة النفطية، القطاع الزراعي.</p> <p>تصنيفات JEL: P18، Q42.</p>	<p>Abstract</p> <p>The Algerian economy is a rentier economy, essentially dependent on revenues from the hydrocarbons sector. This study aims to find out to what extent fluctuations in oil prices on the international market affect the evolution of economic indicators (trade balance, gross domestic product, general budget) for the period 2000 to 2019.</p> <p>Due to the fall in oil prices, to which many factors contributed, the fragility of the Algerian economy was exposed, as the aforementioned economic indicators were negatively affected. And in order to avoid disastrous consequences, it must therefore be dealt with as soon as possible, by diversifying the Algerian economy on the basis of alternative strategies, among which we can cite the development of the agricultural sector, and the role it would play. in the development of growth.</p> <p>Keywords: Oil price; Oil exports; Oil crisis; Agricultural sector.</p> <p>JEL Classification Codes : P18 ; Q42</p>

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن أهم ما ميز القرن العشرين أنه عصر النفط، نظرا للأهمية التي حظي بها، حيث أصبحت هذه المادة الطاقوية سلعة ضرورية في الحرب والسلام. فمن المستحيل التخلي عنها مهما كانت الظروف والصعوبات، كما اعتبرت أيضا محور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وعنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية. فلم يعد النفط مجرد سلعة تجارية عابرة، بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية، بسبب تعدد استخداماته ومرونة منتجاته، وبذلك تحول النفط إلى سلعة إستراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده. كما يعدّ البترول الشريان الرئيسي للاتصال العالمي، ومصدر إيرادات وعامل تنمية بالنسبة إلى الدول المنتجة والمصدرة له. ومن هذا المنطلق وعلى صعيد الاقتصاد الجزائري، يعدّ النفط القاطرة التي تقوم عليها عملية التنمية. وفي ظل انهيار أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة في الأسواق العالمية، ظهر بعض التخوف من مستقبل التوازنات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني. وهذا ما قادنا إلى طرح الإشكالية التالية: ما مدى انعكاس انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، وما هي الإستراتيجية المثلى لمواجهة هذه الأزمة؟

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أثر انخفاض أسعار النفط في المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، والتي شملت الميزان التجاري، والناتج المحلي الإجمالي، والميزانية العامة بداية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019.

منهج الدراسة:

لوصول للهدف المنشود والاحاطة بمختلف حيثيات الموضوع سيعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي في التعامل مع المعطيات ذات الصلة بموضوع الإشكالية، مع الاستعانة بالإحصائيات والجداول.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي عالجت هذا الموضوع نجد ما يلي:

*دراسة بوقطاية سفيان، بن زاير عبد الوهاب وبن زاير مبارك. (2018) بعنوان: " أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري- التداعيات والحلول- مقال بمجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE العدد السادس

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الآثار التي لحقت بالاقتصاد الجزائري جراء انهيار أسعار البترول مطلع 2014 والخروج بمجموعة من الحلول التي تساهم في تجاوز هذه الأزمة. وخلصت الدراسة الى أنه:

- يبقى الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسواق المحروقات بصفة عامة والبترول بصفة خاصة. رغم كل المساعي والجهود المبذولة لتطوير القطاعات المساهمة في الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات.

- وجب التعامل مع الأزمة البترولية الأخيرة كخيار حتمي لتطوير القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات من فلاحية وسياحة وغيرها.

*دراسة حملة عزالدين وعلام عثمان، (2018)، بعنوان: " انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة الفترة (2008-2016)، مقال بمجلة الحقوق والعلوم الإنسانية جامعة زيان عاشور بالجلفة العدد الاقتصادي 36 (01)

تهدف هذه الدراسة الى الاطلاع على أهمية البترول ومختلف انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الدول المصدرة والمستوردة للبترول، كذلك الاطلاع على المخططات الجديدة للدولة الجزائرية للخروج من حدة التقلبات في أسعار البترول. وتوصلت الدراسة الى تبعية الجزائر للنفط بشكل كبير، مع وجود تقلبات الأسعار والذي أثر على السياسة التنموية للبلد.

ما يميز دراستي عن الدراسات السابقة:

- تعتبر هذه الدراسة مكتملة للدراسات السابقة، حيث تتمثل الإضافة العلمية للدراسة المقدمة في:
- معرفة مدى انعكاس انخفاض أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر (الميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي، الميزانية العامة) للفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية سنة 2019.
- وللإجابة على الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى النقاط الأساسية التالية:
- ✓ أسباب انهيار أسعار النفط.
 - ✓ انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.
 - ✓ إستراتيجية تنمية القطاع الزراعي لمواجهة أزمة النفط لسنة 2014.

2. أسباب انهيار أسعار النفط

النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم، وقد اكتسب مكانة رائدة في التجارة الخارجية، ويتحكم في تحديد سعر النفط في السوق النفطية عدة عوامل؛ منها العوامل الاقتصادية الخاصة بقوى العرض والطلب في السوق العالمية، وأخرى جيوسياسية وأمنية... ويمكن حصر مجمل هذه الأسباب في الآتي:

1.2. العرض والطلب:

يعدّ أهم عامل أثر في سعر النفط، فوفرة المعروض من النفط أدى إلى انخفاض أسعار النفط، وهذا راجع إلى إنتاج الولايات المتحدة وحدها فقط للنفط الصخري، حيث مثل 4% من إمدادات النفط العالمية في عام 2014 (سلامة، 2015، ص41) إضافة إلى معاودة الإنتاج في كل من العراق وليبيا، بعد رفع الحظر المفروض عليها من الغرب. في المقابل، نجد انخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة تباطؤ معدل النمو في الصين، حيث تراجع إلى 7.5% في 2014، والركود الاقتصادي في أوروبا. حيث حققت منطقة الأورو معدل نمو 0.2% في 2014. (العيساوي، 2015، ص06) كما أسهم كل من التحسن

في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، حيث وصلت قيمته في جانفي 2015 إلى حوالي 95) راهم، 2015، ص05)، مما أدى إلى ضعف الطلب وبالتالي انخفاض سعر النفط.

2.2. الوضع الجيوسياسي:

أرجع بعض المحللين أسباب انهيار أسعار النفط، انطلاقاً من تفسير توماس فريدمان في مقال بعنوان: "حرب المضخات"، وبني فيه تحليله على افتراض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من أجل خفض أسعار النفط والغاز، مما سيؤثر على روسيا وإيران باعتبارهما أكثر المتضررين من هذا الانخفاض. فقد تراجع الاقتصاد الروسي بنسبة 48% في 2015. بالإضافة إلى هبوط العملة الروسية مقابل الدولار، كما توقع صندوق النقد الدولي أن تحقق إيران عجزاً قدره 8.6 مليار دولار في 2014، نتيجة انهيار أسعار النفط. (Fouka,2016,p 23)

3.2. زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة:

لقد شجعت الدوافع المتعلقة بالتوقعات لغرض تحقيق عوائد مرتفعة نسبياً في الاستثمار في السلع الأساسية على دخول العديد من المستثمرين الجدد للسوق النفطية والمتمثل في المؤسسات الاستثمارية، مثل شركات التأمين للاحتياط ضد مخاطر التضخم وضعف الدولار، وخلال السنوات القليلة الماضية بدأت التعاقدات في السوق النفطية ترتفع من سنة إلى أخرى، بحيث فاقت كمياتها الإنتاج الفعلي والاستهلاك العالمي من النفط، مما تسبب في زيادة المخزون النفطي للضغط على أسعار النفط. (بوعوينة وهاشم 2017، ص05)

وبتزايد الصراعات والحروب الدولية والمشاكل الدولية يتأزم الوضع السياسي قرب منابع النفط، الأمر الذي أثر في الإمدادات وضغط على المعروض، وبالتالي في الأسعار. (صيد وطراد، 2020، ص 221).

والمسألة الأخرى التي تحدد مستوى إنتاج النفط الخام واتجاهه هو ارتفاع الإنتاج من المصادر التقليدية وتناقص احتياطات النفط. دورة النفط هي النقطة التي سيصل إليها الإنتاج العالمي للنفط كحد أقصى، وبعدها يدخل في مرحلة هبوط مبكرة بحلول سنة 2020. (موساوي وبن الزاوي، 2018، ص.ص 363-364).

ويمكن القول إنه مهما تعددت أسباب انخفاض أسعار النفط في 2014، فإنه من غير المتوقع أن تتجاوز سقف الأسعار 100 دولار في وقت قريب، لهذا وجب معرفة انعكاسات انهيار الأسعار على الاقتصاد الجزائري.

3. انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

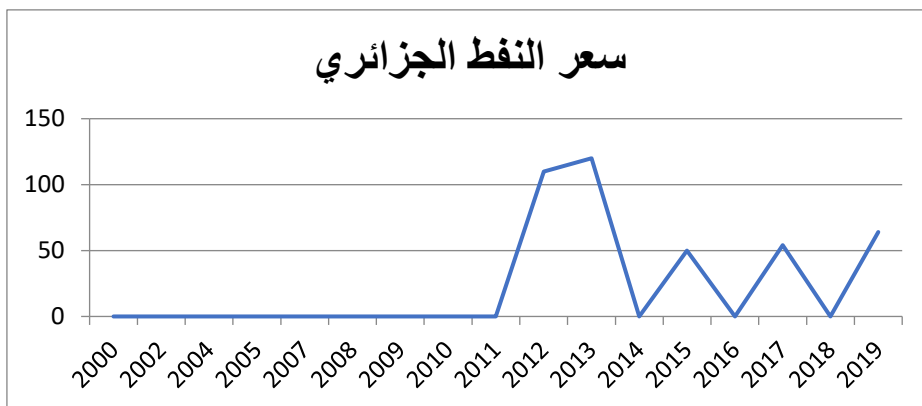
يعتبر النفط من أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدول من خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها. (حملة وعلام، 2018، ص 314).

وبالنسبة للاقتصاد الجزائري فان قطاع البترول هو المحرك الرئيسي. وعليه سنحاول تبيان أثر تغيرات أسعار النفط في بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

1.3. تطور العائدات المالية (2000-2019)

في مطلع سنة 2000، حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط، انعكست إيجابا على تطور الإيرادات النفطية لدول الأوبك عامة والجزائر خاصة، وبات من المؤكد أن الجزائر لن تستطيع أن تتخلى عن الاعتماد الكلي على الموارد البترولية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يوضح تطور سعر البترول الجزائري.

الشكل رقم (1): تطور سعر البترول الجزائري (2000-2019)



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك أعداد مختلفة متوفر على الموقع:

[https://opec.org/ar/Home/Publications/Reports/Secretary-consulté le 20/08/2021. General-Annual-Report](https://opec.org/ar/Home/Publications/Reports/Secretary-consulté%20le%2020/08/2021.%20General-Annual-Report)

من خلال الأرقام الواردة في الشكل، نلاحظ أن عوائد النفط عرفت تطورا ملحوظا منذ سنة 2004، والتي عرفت بثورة أسعار النفط، كما سجلت أسعار النفط ارتفاعا محسوسا بلغ سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008. وفي سنة 2009 انخفض سعر النفط ليبلغ 61 دولار للبرميل، وتزامن هذا مع أحداث الأزمة المالية العالمية، التي كان لها أثر واضح في سوق النفط.

وبعدها اتجهت أسعار النفط نحو الارتفاع، حيث بلغ سعر البرميل 107,5 دولار في سنة 2011، لينتقل إلى حد 120 دولار في سنة 2013. إلا أن الأسعار سرعان ما عادت إلى الانخفاض سنة 2014 إذ بلغ سعر البرميل 58.34 دولار، ليواصل انخفاضه ليصل سعر البرميل مستوى 40.7 دولار سنة 2016. وحقق سعر النفط زيادة سنة 2018 بلغت 171.5 دولار للبرميل، وكان السبب في هذا الارتفاع اتفاقية الأوبك للحد من إنتاج البترول للتحكم بسعره، ليعاود الانخفاض مرة أخرى سنة 2019، ليصل إلى 64 دولار للبرميل. وكان لهذا الانخفاض في الأسعار تأثيرا في بعض المؤشرات الاقتصادية (الميزان التجاري، والنتاج المحلي الإجمالي، والميزانية العامة). وهذا ما سيتم التطرق إليه.

2.3. الميزان التجاري:

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97% من

الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة.

1.2.3. أثر تطور أسعار النفط في الصادرات للفترة 2000-2019

في الجدول التالي نبين أثر تطور أسعار النفط في الصادرات.

الجدول رقم (1): تطور أسعار النفط في الصادرات للفترة 2000-2019

السنوات	إجمالي الصادرات	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	أسعار النفط
2000	22031	21419	612	28,8
2001	19132	18484	648	23,12
2002	18825	18091	734	24,8
2003	24612	23939	673	29
2004	32083	31389	694	38,4
2005	46001	45094	907	54,6
2006	54613	53456	1157	65,9
2007	59518	58831	687	74,7
2008	79298	77361	1937	98,9
2009	45194	44128	1066	61,0
2010	57053	55527	1526	80,2
2011	73489	71427	2062	107,5
2012	71866	69804	2062	110
2013	64974	62960	2014	120
2014	62956	60146	2810	58,34
2015	35138	33081	2057	50
2016	29668	27887	1781	40,7
2017	35132	33203	1930	54
2018	41783	38953	2830	71,5
2019	34994	33168	2068	64

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: موقع بنك الجزائر:

<https://www.bank-of-algeria.dz> Consulté le 21/08/2021.

نلاحظ من الجدول أن الصادرات من المحروقات تمثل حصة الأسد من إجمالي الصادرات، وفيما يخص الصادرات غير النفطية، فقد عرفت هي الأخرى تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت من 612 مليون دولار سنة 2000 إلى 2068 مليون دولار سنة 2019، وهذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات، والمتمثلة في البرامج التنموية (برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي...)، إلا أن حجم هذه القيم يبقى بعيدا عما هو مخطط له من قبل، وهو الوصول إلى تصدير 2 مليار دولار أمريكي من المنتجات غير النفطية في آفاق سنة 2000.

أما فيما يخص الصادرات الإجمالية، فإن قيمها عرفت تزايدا ملحوظا في الفترة 2000-2013، متزامنة مع الزيادة المستمرة في الصادرات النفطية المتعلقة بالزيادة المستمرة في أسعار النفط خلال هذه الفترة. وقد سجلت الصادرات الإجمالية تراجعا في قيمتها من 62956 مليون دولار سنة 2014 إلى 29668 مليون دولار سنة 2016، بفعل التراجع في قيمة صادرات المحروقات. لتعاود الارتفاع سنة 2018، حيث بلغت قيمتها 41783 مليون دولار، نتيجة تحسن أسعار النفط، لتتراجع مرة أخرى سنة 2019 لتصبح بقيمة 34994 مليون دولار لارتباطها بأسعار النفط في الأسواق الدولية. وما يمكن استنتاجه أن حجم الصادرات الجزائرية مرتبط بشكل كلي بأسعار النفط.

2.2.3. أثر تطور أسعار النفط في الواردات خلال الفترة 2000-2019

في الجدول الموالي نبين أثر تطور أسعار النفط في الواردات.

الجدول رقم (2): تطور أسعار النفط على الواردات للفترة 2000-2019

السنوات	الواردات المالية	أسعار النفط
2000	9173	28,8
2001	9940	23,12
2002	12009	24,8
2003	13534	29
2004	18308	38,4
2005	20048	54,6
2006	21456	65,9
2007	27631	74,7
2008	39479	98,9
2009	39294	61,0
2010	40473	80,2
2011	47247	107,5
2012	50376	110
2013	54852	120
2014	58330	58,34
2015	51646	50
2016	46727	40,7
2017	46059	54
2018	46197	71.5
2019	44632	64

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني لإعلان الإحصائيات متوفر على الموقع:

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327> Consulté le 23/08/2021.

يتبين لنا من الجدول أن حصيلة الواردات عرفت خلال الفترة 2000-2014 ارتفاعا مستمرا،

منتقلة من 9173 مليون دولار سنة 2000 إلى 58330 مليون دولار سنة 2014، وهذا الارتفاع في

حجم الواردات له علاقة بالتزايد المستمر في أسعار النفط.

وخلال الفترة 2015-2019، نلاحظ تراجعاً في حصيلة الواردات، حيث بلغت، سنة 2019، 44632 مليون دولار مقارنة بسنة 2018، حيث كانت القيمة 46197 مليون دولار نتيجة لانخفاض أسعار النفط. وهذا أدى إلى قيام الجهات المعنية بتسقيف فاتورة الواردات. وهذا ما يبين لنا أن حصيلة الواردات متعلقة بشكل كبير بأسعار النفط.

3.2.3. أثر تطور أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري:

في الجدول الموالي نبين أثر تطور أسعار النفط في رصيد الميزان التجاري.

الجدول رقم (3): تطور أسعار النفط في رصيد الميزان التجاري للفترة 2000-2019

السنوات	رصيد الميزان التجاري	أسعار النفط
2000	12858	28,8
2001	9192	23.12
2002	6816	24,8
2003	11078	29
2004	13775	38.4
2005	25953	54.6
2006	33157	65.9
2007	31887	74.7
2008	39819	98.9
2009	5900	61.0
2010	16580	80.2
2011	26242	107.5
2012	21490	110
2013	10122	120
2014	4626	58.34
2015	-16508	50
2016	-17059	40.7
2017	-10927	54
2018	-4414	71.5
2019	-9638	64

المصدر: حسابات الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (1) و(2) فيما يخص رصيد الميزان التجاري.

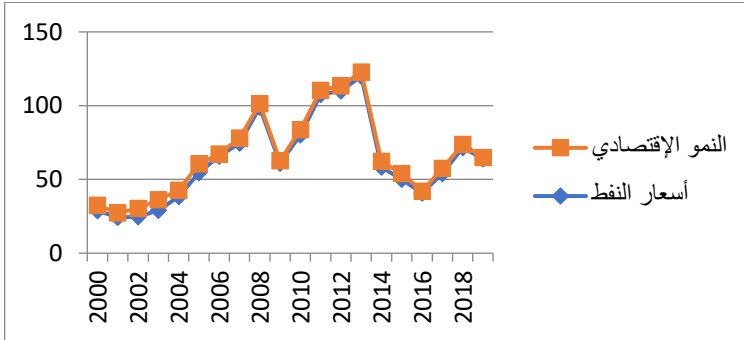
من خلال الجدول، يتبين لنا أن رصيد الميزان التجاري، عرف قيما مرتفعةً للفترة 2000-2008، وهي في تزايد مستمر. حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من 12858 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 39819 مليون دولار سنة 2008. وقد تزامن هذا التطور في رصيد الميزان التجاري مع ارتفاع أسعار النفط، لينخفض في سنة 2009 إلى 5900 مليون دولار. ليعاود الارتفاع للسنتين 2010-2011 بسبب ارتفاع أسعار النفط. وفي الفترة 2012-2014 بدأ رصيد الميزان التجاري في الانخفاض ليسجل سنة 2014 قيمة 4626 مليون دولار.

وبدء من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019 عرف رصيد الميزان التجاري عجزا، وكانت سنتا 2015 و2016 سنتي المفارقة، حيث حقق الميزان التجاري عجزا مفرطا. وما يمكن استنتاجه أن رصيد الميزان التجاري للفترة 2000-2019 يتعلق بشكل كبير بأسعار النفط.

3.3. الناتج المحلى الإجمالي:

في الشكل الموالي نبين أثر تطور أسعار النفط في الناتج المحلى الإجمالي للفترة 2000-2019

الشكل رقم (2): أثر تطور أسعار النفط في الناتج المحلى الإجمالي للفترة 2000-2019



المصدر: طويل بماء الدين، 2019، ص 606.

إن عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي وبالأخص الناتج المحلي الإجمالي يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات والتي تتأثر بتقلبات أسعار النفط في السوق النفطية، بدءاً من النصف الثاني من عام 2014، بدأ معدل النمو الاقتصادي في الانخفاض، حيث بلغ معدل النمو 3,9% في عام 2015، مقابل 3,8% في عام 2014. مع تسجيل انخفاض طفيف عام 2016 بنسبة 3,5%. لبدأ في الانخفاض

سنة 2017 بنسبة تقدر ب 1.3% ليصل نسبة 0.8% سنة 2019. وما يمكن استنتاجه أن انخفاض أسعار النفط لها تأثير في نسبة الناتج المحلي الإجمالي. وعلى النمو الاقتصادي الذي يعتبر الغاية لأي دولة.

4.3. الميزانية العامة:

الجدول التالي يبين الوضعية المالية للميزانية العامة للفترة 2000-2019

الجدول رقم (4): تطور الوضعية المالية للميزانية العامة للفترة 2000-2019

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الإيرادات	النفقات	رصيد الميزانية
2000	1578.16	1178.12	400.04
2001	1505.53	1321.03	184.50
2002	1603.19	1550.65	52.54
2003	1974.40	1690.20	284.20
2004	2229.7	1891.80	337.90
2005	3082.60	2052	1030.60
2006	3639.9	2453	1186.8
2007	3687.9	3108.5	579.4
2008	5190.5	4191	999.5
2009	3676	4214.4	-538.4
2010	4392.9	4466.9	-74
2011	5790.1	5853.6	-63.5
2012	6339.3	7058.1	-718.8
2013	5957.5	6024.1	-66.6
2014	5738.4	6995.7	-1257.3
2015	5103.1	7656.3	-2553.2
2016	5042.2	7295.7	-2253.5
2017	6182.8	7389.3	-1206.5
2018	6504	8628	-2124
2019	6433	8557	-2124

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: إحصائيات المركز الوطني لإعلام الإحصائيات، ووزارة المالية، 2019.

منذ سنة 2000 عرفت النفقات نمواً سريعاً بسبب تطبيق الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وكان هذا نتيجة القدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط. كما سجل رصيد الميزانية فائضاً مهماً سنة 2006 قدر بـ 1186.8 مليار دينار. وهذه القدرة التمويلية تأتي من حصيلة الجباية البترولية، وبالتالي يتضح أن أسعار النفط تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الإنفاق العام. لقد تأثرت المالية العامة بشدة من انخفاض أسعار النفط، حيث قدر عجز الميزانية بنسبة 16% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. وبعدها نلاحظ تراجعاً في عجز الميزانية ليصل سنة 2017 إلى 1206.5 مليار دينار وهذا راجع إلى اتخاذ الدولة لتدابير حازمة في الموازنة العامة عام 2016، لتكريس مسار الضبط المالي بمزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف وتحقيق وفورات ضريبية. فنجد نفقات الميزانية انخفضت عام 2016، وشملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المنتجة بتخفيض الاستثمار العمومي كتجميد بعض المشاريع وتقليص الواردات وفرض رخص الاستيراد وخفض التوظيف العام.. إلخ. أما في جانب الإيرادات، فقد تم رفع بعض الضرائب والرسوم مع تحسن سعر البرميل من النفط لما يقارب 71.5 دولار للبرميل سنة 2017. وفي سنة 2018، سجل العجز ما قيمته 2124 مليار دينار، وكذلك خلال سنة 2019.

وتفيد كل هذه المعطيات إلى الأثر السلبي الذي لحق بالاقتصاد الجزائري نتيجة الأزمة البترولية، الأمر الذي أدى إلى اختلال معظم المؤشرات الاقتصادية، خصوصاً أن معظم العوائد البترولية تستعمل لتغطية التكاليف الاجتماعية في ظل سياسة الدعم التي تنتهجها الجزائر. (بوقطاية، بن زاير وبن زاير مبارك، 2018، ص 357).

4. إستراتيجية تنمية القطاع الزراعي لمواجهة انهيار أسعار النفط

وبما أن معظم صادرات الجزائر هي من المحروقات، فإن عوائدها تتأثر بانخفاض أسعار النفط، لذا لا بد من أن يفكر صناع القرار في استراتيجيات تخرج البلاد من هذه الأزمة. ومن بين أهم هذه الاستراتيجيات نجد القطاع الزراعي والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحريك عجلة التنمية.

1.4. المخططات الوطنية لتنمية القطاع الزراعي في الجزائر:

على الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية يبقى القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من أهم القطاعات محل اهتمام الدولة خاصة مع حلول الألفية الثالثة. ولهذا وضعت السلطات الجزائرية اعتباراً من سنة 2000 العديد من البرامج لتطوير القطاع الزراعي وترقيته.

1.1.4. المخطط الوطني لتنمية القطاع الزراعي في الجزائر (2000-2004):

وهذا المخطط هو آلية ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحية عصرية ذات كفاءة بالمحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها واستعمالها بشكل عقلاني، باستصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة (جعفري وعدالة، 2018، ص 105).

وتتمثل الأهداف الرئيسية للمخطط فيما يلي:

- تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وكذلك وضعية الميزان التجاري الزراعي؛
 - إعادة استغلال المناطق الزراعية والريفية وتحقيق الاستقرار السكاني؛
 - زيادة الإنتاج الزراعي؛
 - تحسين المنتجات الغذائية والمنتجات الزراعية؛
 - توسيع مساحة الأراضي الزراعية وكذلك المروية؛
 - الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة مستويات التشغيل فيها.
- بعدها جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

2.1.4. سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2008-2014):

جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتؤكد على الهدف الأساسي، ألا وهو التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل. وتمثل الأهداف الإستراتيجية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي في الآتي: (راهم، 2015، ص 106).

- تأمين المستثمرين فيما يخص العقار (قانون الامتياز)؛
- مواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي؛
- دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة؛

- تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي؛
- تنظيم مهنة الفلاحة وفتح آفاق مستقبلية للتصدير.

3.1.4. مخطط عمل الفلاحة (2015-2019):

يقوم مخطط عمل الفلاحة على ثلاث ركائز أساسية وهي: الزراعة والثروة الحيوانية، الغابات والأحواض المائية، الصيد وتربية الأحياء المائية. (جعفري وعدالة، 2018، ص.ص 107-109)

ويهدف المخطط إلى: - متوسط نمو في القطاع الفلاحي يقدر بـ 5%؛ قيمة الإنتاج تقدر بـ 4300 مليار دينار جزائري؛ بيئة التشجير تقدر بـ 13%؛ تخفيض قيمة الواردات بـ 02 مليار دولار؛ الصادرات تقدر بـ 1.1 مليار دولار؛ الوصول إلى 1.500.000 منصب شغل.

ولإبراز الدور الذي لعبته مختلف السياسات التمويلية المقدمة من الدولة لقطاع الزراعة في ترقية هذا القطاع، من خلال إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي.

2.4. إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2019):

يعبر هذا المؤشر عن نسبة الإسهام الحقيقي للقطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. والجدول الموالي يوضح هذا الإسهام.

الجدول رقم (5): نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر للفترة 2000-

2019

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النسبة %	8.40	9.75	9.22	9.81	9.44	7.67	7.54	7.57	6.59	9.34	8.47
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019		
النسبة %	8.11	8.77	9.85	10.29	11.58	12.22	11.76	11.84	12.38		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع البنك الدولي:

<https://www.albankaldawli.org/ar/home> consulté le 25/08/2021.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تشهد تذبذبا على طول فترة الدراسة 2000-2019، حيث بلغت أدنى نسبة لها سنة 2008 بـ 6.59 %، نتيجة ضعف الإنتاج الذي شهده القطاع خلال هذا العام، كما عرفت أعلى نسبة له سنة 2019 بـ

12.40 %، وهذا راجع إلى جملة الإصلاحات الفلاحية المطبقة خلال هذه الفترة. وتبقى هذه النسبة ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى، والتي كان فيها الإسهام الأكبر لقطاع المحروقات.

3.4. تطور معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي (2000-2019):

الجدول الموالي يبين تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. الجدول رقم (6): معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي للفترة (2000-2019)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
4.9	21.1	-3.8	2.5	8.1	2.3	5.4	19.5	-1.2	12.8	-4.6	معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي %
											السنوات
											معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي %
											السنوات
											معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي %
											السنوات
											معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي %

المصدر: بيانات الإحصاء الوطني للإحصاء متوفر على الموقع:

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327> consulté le

23/08/2021.

عرفت معدلات نمو القيمة المضافة تذبذبا خلال الفترة ما بين (2000-2019)، حيث شهدت سنة 2003 نسبة مرتفعة بلغت 19.5%، وهي نسبة توافقت وتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. وكانت ما بين 2008 -3.8 % كأضعف نسبة، و 21.1 % سنة 2009 كأحسن نسبة محققة. وتوافقت مع السنة الأولى بعد انطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي. كما نلاحظ أيضا تراجع معدل نمو القيمة المضافة في سنة 2016 وقدر ب 1.8%. لتعرف ارتفاعا طفيفا سنة 2019 قدر ب 2.70%. وفي ظل الأزمة الخانقة التي تعيشها الجزائر، يؤكد الخبراء على أن الفلاحة ووضع سياسات فلاحية فعالة من شأنه أن يشكل بديلا أمثل وحلا واقعا لمواجهة الأزمة.

5. خاتمة:

إن أهمية قطاع النفط باعتباره محرك الاقتصاد الوطني، فهو بمثابة عماد الاقتصاد الوطني وقاطرة التنمية الاقتصادية منذ الاستقلال إلى يومنا، حيث إن الاعتماد المفرط على النفط وعائداته في بناء الاقتصاد الوطني وإرساء قواعده، نتج عنه بالضرورة اقتصاد هش معرض للهزات وتنميته مرهونة بمتغيرات يصعب التحكم فيها.

ويعدّ البترول عاملا رئيسيا للتأثير في السياسة العالمية، الشيء الذي أدى إلى التحكم في تحديد أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية، ومنه انفجرت فقاعة الأزمة النفطية لسنة 2014، والتي على إثرها انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، وألقت بظلالها على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على عوائد المحروقات. ومن هنا، فلا بد على صناع القرار أن يفكروا في إيجاد استراتيجيات بديلة لتحقيق التنمية. وخير مثال القطاع الزراعي المورد الدائم الذي لا ينضب.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط تتعلق بأسباب اقتصادية وأخرى جيوسياسية؛
- إن انخفاض أسعار النفط انعكس بالسلب على مؤشرات الاقتصاد (الميزان التجاري، والنتاج المحلي الإجمالي، والميزانية العامة).
- في ظل الأزمة النفطية لا بد من فك التبعية عن القطاع النفطي، باعتتماد استراتيجيات بديلة متمثلة في تنمية القطاع الزراعي.

ومن خلال النتائج السابقة الذكر ارتأينا تقديم الاقتراحات التالية:


- الاهتمام بالقطاع الزراعي، ووضع إستراتيجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.
- تطوير البحث والابتكار في مجال الطاقات المتجددة، وبخاصة الطاقة الشمسية.
- على الجزائر أن تنظم قطاع النفط الوطني عن طريق الاستغلال الرشيد والعقلاني لموارد الطاقة والحد من التوسع المفرط في استخراج النفط وتصديره، خاصة في شكله الخام.

6. قائمة المراجع:

- بوعويبة مولود، هاشم جمال، (2017)، العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الكلية في الجزائر- مقارنة تحليلية وصفية- مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد رقم 03، العدد 05.
- جعفري جمال، عدالة العجال، (2018)، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي، دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10-العدد 02
- العميساوي حمد، (2015)، مخاطر تراجع أسعار النفط، مجلة المصارف الكويتية، العدد 135.
- بوقطاية سفيان، بن زاير عبد الوهاب، بن زاير مبارك، (2018)، أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري- التداعيات والحلول- مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE العدد السادس.
- صيد تونس، طراد خوجة هشام، (2020)، أثر تقلبات أسعار النفط في توجيه أدوات الرقابة الكمية للسياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2018) دراسة إحصائية تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد: 14، العدد: 05.
- طويل بهاء الدين، (2019)، تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 3، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر.
- حملة عزالدين، علام عثمان، انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة الفترة (2008-2016)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد السادس، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.
- سلامة ممدوح، (2015)، العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- موساوي سمية، بن الزاوي عبد الرزاق، (2018)، آثار المتغيرات الاقتصادية (النفط، معدلات التضخم، معدلات الفائدة) على سعر الصرف الحقيقي، دراسة حالة الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع والعشرون.
- Fouka fatima,(2016) fluctuations in oil prices, which alternatives for the Algerian economy, the journal of economics and finance n°3
- راهم فريد، (2015)، انهيار أسعار النفط، الأسباب والنتائج، ورقة بحثية في مؤتمر حول: السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، سطيف، الجزائر.
- أوبك، تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، أعداد مختلفة:
- <https://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Secretary-General-Annual-Report> consulté le 20/08/2021.
- إحصائيات المركز الوطني لإعلام الإحصائيات:
- <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327> consulté le 23/08/2021.
- بنك الجزائر، 2021. <https://www.bank-of-algeria.dz> consulté le 21/08/2021.
- البنك الدولي: <https://www.albankaldawli.org/ar/home> consulté le 25/08/2021.
- وزارة المالية: <https://www.mf.gov.dz> consulté le 24/08/2021

**The challenges of the oil price collapse (causes and bets)
The case of Algeria for the period: 2000-2019**

Fatiha Salhi ^{1*},

¹ LRIEDD Laboratory, Badj Mokhtar University, Annaba (Algeria),
salhifatiha@gmail.com 

Received: 05-08-2022

Accepted : 12-11-2022

Abstract

The Algerian economy is a rentier economy, essentially dependent on revenues from the hydrocarbons sector. This study aims to find out to what extent fluctuations in oil prices on the international market affect the evolution of economic indicators (trade balance, gross domestic product, general budget) for the period 2000 to 2019.

Due to the fall in oil prices, to which many factors contributed, the fragility of the Algerian economy was exposed, as the aforementioned economic indicators were negatively affected. And in order to avoid disastrous consequences, it must therefore be dealt with as soon as possible, by diversifying the Algerian economy on the basis of alternative strategies, among which we can cite the development of the agricultural sector, and the role it would play. in the development of growth.

Keywords:

Oil price;
Oil exports;
Oil crisis;
Agricultural sector.

JEL Classification Codes : P18 ; Q42

* Corresponding author